Edition et distribution de livres

Adresse : cop, tassili BT A, LOC D Dar El-Beida, ALGER

TEL : 0554-96-95-20/ 0559-13-24-01

FIX : 023-74-80-02

EMAIL : beitelafkar@gmail.com

شهادة نشر مقال

يشهد السيد بغدادي عز الدين، مدير دار النشر "**بيت الأفكار**"، الكائن مقرها بـ : التعاونية العقارية الطاسيلي، بالدار البيضاء، الجزائر، أن **الدكتور دراج عبد الوهاب، جامعة محمد بوضياف المسيلة**، قد نشر مقال تحت عنوان **توجهات الرقابة المالية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية** في كتاب جماعي وطني، الموسوم بـ: "**القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 (تقييم السنة الأولى من التنفيذ - المكاسب والرهانات -)**" تحت رئاسة وتحرير واشراف الدكتور مزيتي فاتح وهذا الكتاب يحمل الترقيم الدولي ردمك: 978-9969-578-15-7، وعدد صفحاته: 244 صفحة.

سلّمت هذه الوثيقة للمعني(ة)، لاستعمالها فيما يسمح به القانون.

مدير دار النشر

حرر بدار البيضاء

في 2025/03/09

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

جامعة عباس لغرور خنشلة

مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية
فرقة البحث التكويني الجامعي فعالية أجهزة الرقابة المالية
في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر (الواقع والحلول)

كتاب جماعي لمجموعة أعمال الملتقى الوطني الموسوم بـ :

القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15
(تقييم السنة الأولى من التنفيذ ـ المكاسب والرهانات ـ)

المنعقد يوم 20 نوفمبر 2024

رئيس الملتقى:
الدكتور فاتح مزيتي
التنسيق العام للكتاب:
الدكتور باديس الشريف

بيت الأفكار

العنوان: الدار البيضاء - الجزائر.
هاتف / فاكس: 023 74 80 02
النقال: 20 95 96 0554 - 01 24 13 0559
البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com

ISBN: 978-9969-578-15-7

القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 (تقييم السنة الأولى من التنفيذ ـ المكاسب والرهانات ـ)
رئيس الملتقى: الدكتور فاتح مزيتي
التنسيق العام للكتاب: الدكتور باديس الشريف

توصيات الملتقى :

1. ضرورة إصدار نص تنظيمي يحدد شكل تقارير الأداء ومحتواها، لأن نص المادة 75ف3 المتعلق بالوثائق المرفقة وبالتحديد الحجم 2 لم يفصل بدقة في مضمون تقارير الأداء ولا الشكليات الواجب التقيد بها وهذا يتنافى مع مبدأ الشفافية كما يتنافى مع متطلبات المساءلة بعد التنفيذ.
2. ضرورة ارفاق التقارير الوزارية للمردودية بمناسبة المصادقة على القانون المتضمن تسوية الميزانية بعد الأخذ برأي مجلس المحاسبة، يتضمن تقييم نتائج تنفيذ الاعتمادات حسب كل قطاع وزاري حتى يسهل لأعضاء البرلمان مساءلة عضو الحكومة.
3. ضرورة تقديم تقارير مجلس المحاسبة للبرلمان بغرفتيه مع منح آجال معقولة لأعضاء البرلمان لاجراء قراءة مستفيضة لتقارير مجلس المحاسبة قبل انعقاد جلسات المناقشة والتصويت على القانون المتضمن تسوية الميزانية.
4. لم يحدد القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية طبيعة المساءلة السياسية في حالة عدم تصويت أعضاء البرلمان على القانون المتضمن تسوية الميزانية وعلى المشرع أن يستدرك ذلك.
5. ضرورة تعديل المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بتعيين رئيس مجلس المحاسبة من بين القضاة المشكلين له ورفع التقرير السنوي للبرلمان بدلا من رئيس الجمهورية حتى يكون عين البرلمان على التنفيذ الفعلي للميزانية التي أجازها وضمانا لإستقلاليته.
6. إصدار القانون العضوي المتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة وعمله واختصاصاته والجزاءات المترتبة عن تحرياته في أقرب وقت ممكن وذلك تطبيقا لأحكام المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2020.
7. إقامة نظام معلوماتي فعال يربط بين مختلف مراحل دورة الميزانية من الاعداد، التحضير، التنفيذ، تسليم الحسابات والرقابة الذي يسمح للمسيرين من تتبع كافة تطورات الميزانية العامة.
8. ضرورة المحافظة على استقرار هذا القانون لضمان الأمن القانوني، وكذا شفافية تسيير المالية العمومية في الجزائر.
9. إنشاء منصة إلكترونية مخصصة لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بقوانين المالية بين الحكومة والبرلمان ما يضمن سهولة الوصول إلى البيانات الالكترونية، للإبداء بشأنها الملاحظات أو التعديلات اللازمة في إطار تحسين الشفافية، وتقليل الجدل الناتج عن نقص في المعلومات، مع تسريع عملية المراجعة.
10. في إطار تجسيد الشفافية لقوانين المالية، من المفيد نشر التقارير المالية السنوية بشكل دوري ومبسط ضمانا لسهولة الاطلاع عليها من طرف الناس كافة.
11. مواكبة للعصرنة في المجال الرقمي، فإنّه من الضروري رقمنة إدارة الميزانية، حتى يتسنى إعداد تقارير الأداء باستخدام أنظمة تكنولوجية متقدمة بشكل يحقق السرعة والدقة في إعداد البيانات المالية وتحليلها.
12. التكوين الجيد للمورد البشري المسؤول عن تنفيذ ميزانية البرامج والأداء والتي ينجرّ عنها تعزيز الشفافية المالية.
13. ضرورة إحداث مجلس لتنسيق نشاطات الرقابة والتفتيش والتدقيق برئاسة السيد رئيس الجمهورية يتشكل من رؤساء ومسؤولي الهيئات الرقابية في الجزائر الإدارية والمستقلة.
14. تعديل المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم 24-347 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 المحدد لكيفيات ممارسة الرقابة الميزانية كما يلي : « لا تقوم مسؤولية المراقب الميزانياتي والمراقبون الميزانياتيون المساعدون في حالة عدم قبول التغاضي طبقا لأحكام المادتين 32 و 33 من هذا المرسوم ».
15. إرساء شفافية أكثر في التسيير وهو ما سيشكل الركيزة الأساسية لتسيير المالية العمومية والتحكم في المخاطر من خلال الأجهزة الجديدة المنصوص عليها في الإطار التنظيمي الجديد تطبيقا لأحكام القانون العضوي 18-15.
16. يجب أن يتضمّن المرسوم التنفيذي 24-347 المحدد لكيفيات ممارسة الرقابة الميزانياتية أحكام تفصيلية المتعلقة بدور المراقب الميزانياتي لمخطط الإلتزامات الذي جاء به المرسوم التنفيذي 20-335 المحدد لكيفيات وتصميم الإطار الميزانياتي المتوسط المدى .
17. التعجيل في إبرام عقود واتفاقيات النجاعة المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15 للآمرين بالصرف بما يتلاءم وميزانية الأهداف.

ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

جامعة عباس لغرور خنشلة

مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية

فرقة البحث التكويني الجامعي فعالية أجهزة الرقابة المالية

في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر (الواقع والحلول)

كتاب جماعي لمجموعة أعمال الملتقى الوطني الموسوم بـ:

القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15

(تقييم السنة الأولى من التنفيذ - المكاسب والرهانات-)

المنعقد يوم 2024/11/20

رئيس الملتقى:

الدكتور فاتح مزيتي

التنسيق العام للكتاب:

الدكتور باديس الشريف

بيت الأفكار 2025

العنوان: الدار البيضاء- الجزائر
هاتف: 023-74-80-02
النقال: 0554-96-95-20 / 0559-13-24-01
البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com

العنوان: القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 (تقييم السنة الأولى من التنفيذ -المكاسب والرهانات-)
تأليف: كتاب جماعي مجموعة من الأساتذة
الحجم: 20*28
عدد الصفحات: 244
الطبعة: الأولى
رقم الإيداع: مارس 2024
ردمك: 978-9969-578-15-7

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الاشكال او وسيلة من الوسائل (سواء التصويرية او الميكانيكية او اللالكترونية) بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل الصوتي على الأشرطة والأقراص المدمجة دون الموافقة الخطية من الناشر

تقديم

تحظى ميزانية الدولة بأهمية كبيرة فهي تختص بالمال العام كونها لها إطار تشريعي وتنظيمي خاص بها نظرا لارتباطها بفكرة وجود الدولة وتطور وظائفها من جهة وتحقيق الرفاهية للمواطن من جهة أخرى، وهو ما عكف عليه المشرع بإصلاح المالية العمومية في الجزائر من خلال صدور القانون العضوي 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية ونصوصه التطبيقية.

واستكمالا لسلسلة اصلاح المالية العمومية في الجزائر صدرت مؤخرا بعض القوانين ذات الصلة بالقانون العضوي 18– 15، ومنها القانون 23–12 المحدد للقواعد العامة المتعلقة باللصفقات العمومية والقانون 23–07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي وهذا لتجسيد الفكر الميزانياتي الجديد الذي تتبناه الدولة في القانون العضوي القائم على " ميزانية الأهداف" ، والتي نفذت أول ميزانية له سنة 2023 وهو محور الملتقى المنعقد يوم 20 نوفمبر 2024 والموسوم ب : القانون العضوي 18–15 (تقييم السنة الأولى من التنفيذ – المكاسب والرهانات–).

والذي ارتأينا من خلاله فتح المجال للمتخصصين من أساتذة باحثين وطلبة للمساهمة في إثراء النقاش بالاستناد إلى تقييم مكاسب ورهانات إصلاح المالية العمومية في الجزائر من خلال تجسيد ميزانية الأهداف على ضوء القانون العضوي 18– 15.

وفي هذا الصدد تم انتقاء وتجميع عشرين (20) مداخلة مستقبلة بالملتقى ونشرها في كتاب جماعي، بغية إستفادة الباحثين وطلبة الدكتورة، والموظفين في قطاع المالية المعنيين بتنفيذ الميزانية العامة للدولة من المحاسبين العموميين والمراقبين الميزانياتيين والآمرين بالصرف، قصد رفع اللبس على الإطار الميزانياتي الجديد للقانون العضوي 18–15 بنظرة تقييمية بعد الشروع في تنفيذ الميزانية الثالثة بالأهداف مع مطلع السنة المالية 2025.

وقد تناولت كل المقالات المنشورة بالكتاب الجماعي وبنظرة ثاقبة الإطار الميزانياتي الجديد موزعة على المحاور الأربعة للملتقى المنعقد برحاب كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عباس لغرور خنشلة الآتية :

- المحور الأول: الإطار النظري للقانون العضوي 18–15 المتعلق بقوانين المالية.
- المحور الثاني: إصلاح القوانين ذات الصلة بالقانون العضوي 18–15.
- المحور الثالث: مكاسب ومعوقات تطبيق ميزانية الأهداف في الجزائر.
- المحور الرابع: رهان تطبيق ميزانية الأهداف وحوكمة وإصلاح المالية العمومية في الجزائر.

الفهرس

المؤلف	عنوان	الصفحة
	الفهرس	5
د/ مزيتي فاتح	الرقابة الميزانياتية (دراسة مقارنة على ضوء القانون العضوي 18-15 والقانون 23-07 والمرسوم التنفيذي 24-347)	7
ط.د/ صيدون جهيد أ.د/أحمد دردیش	مراحل التخطيط وإعداد الميزانية العامة للدولة -الإجراءات المتبعة والأطراف المتدخلة-	31
ط.د/بحري بوزيد د/معمري عبد الرشيد ط.د/ أيذال عبد الناصر	القانون العضوي 15/18 المضمون والأهداف وتوجهاته الكبرى	47
د/ أحمد تقي الدين عرايسية، د/جدي مراد	دور المراقب الميزانياتي في ظل القانون العضوي 18-15 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية	57
د/ بوزنورة أسماء	تحديات تنفيذ الميزانية العامة للدولة وفقًا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15	66
د/ زين الدين حماشي	اعداد ميزانية الهيئات العمومية على ضوء القانون العضوي 18-15 عرض حالة مؤسسة عمومية	76
ط.د. وناس محمد د.خضري محمد	الإصلاح المحاسبي والميزانياتي وعلاقته بالجرد العقاري	91
ط.د/أمال بركة	مدى تجسيد مبادئ حوكمة الميزانية العامة في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15	97
د/ دلاج محمد لخضر	نظام تمويل الخزينة العمومية في التشريع الجزائري	112
د/بن خالدي فضيل، د/دوش ليلى، ط.د/بوترفاس فاطمة الزهراء	القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وتأثيره على تسيير القطاع العمومي في الجزائر	120
أ.د/سعاد حافظي	رهانات تطبيق الميزانية الاهداف وحوكمة وإصلاح المالية العامة	132
د/زغيشي مصطفى د/زيوش عبد الرؤوف	القانون العضوي 18-15: خطوة حيوية نحو حوكمة الإطار الموازناتي في الجزائر	150
د/العالية نوال د/زينب تمرابط أ.د/تقرارت يزيد	ميزانية الأهداف في الجزائر: المكاسب المتوقعة والمعوقات التحديات	164
د/جمال مقراني د/ليلى حمال	المحاسبة ثلاثية الأبعاد في ظل القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي	176
د/بوضياف الخير د/دراج عبد الوهاب	توجهات الرقابة المالية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية	182
ط.د/عبد الكريم بوزكرية	رهان تطبيق ميزانية البرامج والأهداف في الجزائر بين الواقع والمأمول	191

ط.د/قرفي سمية أ.د/زواقري الطاهر	القانون العضوي لقوانين المالية 18-15 تجسيد قانوني لمبادئ الحوكمة المالية والادارية	203
د/مامن بسمة	الاصلاح الميزانياتي في الجزائر في ظل القانون 15/18	211
د/باديس الشريف د/فكرة عبد العزيز، أ/عروج وليد	قراءة في مستجدات الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع والتنظيم الجزائري	218
د/عمر عبد الجبار، د/أحمد دفي	الشفافية المالية بالجزائر قبل وبعد سنة من تنفيذ القانون العضوي (15-18)	230